إستراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة

الأمارات العربية المتحدة

د.أمجد صباح

جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

Economic Diversification Strategy
In the United Arab Emirates

Dr. Amjad S. Abdul Ali

استراتيجيه التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

د.امجد صباح

المستخلص

استطاعت دولة الامارات المتحدة ان تحافظ على معدلات نمو اقتصادي مستقرة في ظل الازمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة والتقلبات الدورية في اسعار النفط الخام في السوق الدولية، وذلك من خلال اعتمادها لاستراتيجية التنويع الاقتصادي التي استطاعت من خلالها تخفيف اثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. حيث ان هدف الاستراتيجية هو خفض الاعتماد على عدد محدود من الصادرات التي عادة ما تكون ريعية من الموارد الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي) واعادة بناء هيكل الاقتصاد الوطني ليكون اكثر تنوعاً من خلال التركيز على القطاعات السلعية والخدمية ومن ثم الصادرات الخارجية وذلك من خلال وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية المترابطة التي انعكس تحقيقها على عملية التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية.

ABSTRACT

The United Arab Emirates has managed to maintain stable economic growth rates in light of successive global economic crises and cyclical fluctuations in the prices of crude oil in international market , through its adoption of the strategy of economic diversification which its able to mitigate the impact of external shocks on the national economy and achieve sustainable economic development.The objective of the strategy is to reduce the dependence on a limited number of exports, which are usually rent from natural resources (oil and natural gas) and to rebuild the national economy structure to be more diversified by focusing on the commodity and service sectors and then external exports through the development of a group of The interrelated economic policies that have been reflected in the process of economic development and technological development and thus the achievement of competitive advantage.

المقدمة :

كانت هنالك عوامل اساسية ساهمت في رسم وتنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي وفي مقدمتها الاستقرار السياسي والاجتماعي للأمارات السبع التي شكلت الاتحاد والذي كان شرطاً مهماً في نجاحها، حيث تميز الاقتصاد الاماراتي بنظام السوق الحر مما شجع القطاع الخاص على العمل بحرية اكبر في النشاطات الاقتصادية مما ساهم في ادخال اساليب الادارة الحديثة وتطوير العمليات الانتاجية والتوزيعية ورفع من كفاءة وفاعلية الانتاج من خلال خفض التكاليف وتنويع القاعدة الانتاجية ليساهم القطاع الخاص بالنسبة الاكبر في تكوين راس المال الثابت وبالأخص في قطاع الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والعقارات وخدمات الاعمال. لقد تم تعويض النقص النسبي في القوى العاملة من خلال السماح للقوى العاملة الاجنبية بالعمل داخل الاقتصاد الوطني ومن اجل ذلك قامت بسن وتشريع مجموعة كبيرة من الضوابط والقوانين المنظمة لعملها وتسد النقص الحاصل لما يحتاجه الاقتصاد الاماراتي من قوى عاملة ماهرة. لقد نجحت استراتيجية التنويع الاقتصادي في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاقتصاد الاماراتي لتكون مركزاً رئيساً لكبرى الشركات العالمية ومن مختلف البلدان الصناعية من جهة اخرى فأن صناعة السياحة قد وفرت الحكومة لها كل متطلبات النجاح من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع السياحية وارتفع تصنيف الامارات فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية وسهولة اتمام الاعمال وشروط الامان والسلامة والانفتاح العالمي.

مشكلة الدراسة : ان اعتماد الاقتصاد على انتاج وتصدير الموارد الهيدروكربونية النفطية التي تمتاز بتقلبات اسعارها وتعرضها لصدمات متكررة في السوق النفطية العالمية يجعل من الصعوبة تحقيق الاستقرار الاقتصادي ووضع برامج اقتصادية متوازنة للتطوير الاقتصادي.

فرضية البحث : تفترض الدراسة ان استراتيجية التنويع الاقتصادي جعلت من اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة اقل تأثراً بتقلبات اسعار النفط في السوق النفطية العالمية بسبب النمو الاقتصادي المستدام في القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

اهمية البحث : تأتي اهمية الدراسة من نجاح سياسة التنويع الاقتصادي التي خفضت من الاعتماد على عدد محدود من الصادرات التي عادة ما تكون ريعية من الموارد الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي) واعادة بناء هيكل الاقتصاد الوطني ليكون اكثر تنوعاً من خلال التركيز على القطاعات السلعية والخدمية ومن ثم الصادرات الخارجية.

اولاً: اهمية سياسة التنويع الاقتصادي

تعرف سياسة التنويع الاقتصادي بأنها السياسة التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات السلعية، ويمكن ان يصبح التنويع افقياً من خلال البحث عن الفرص الجديدة لسلعً جديدة في نفس القطاع مثل التعدين والطاقة والزراعة وغيرها او يكون التنويع عمودياً من خلال اضافة مدخلات لمراحل عملية الاستيرادات المحلية، ولذلك فالتنويع العمودي يُشجع الى تحقيق المزيد من الروابط الامامية بين القطاعات الاقتصادية، كأن تصبح مخرجات احد الصناعات المحلية مُدخلاً في صناعات اخرى وبذلك يتم رفع القيمة المضافة للصناعة المنتجة محلياً(Martin ,2013,p.5).وضمن هذا المفهوم فالتنويع يشير الى اتباع سياسة التصنيع في الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية وبذلك فأن عدم الاستقرار الاقتصادي سواء بالأسعار او الكميات المطلوبة من أي مجموعة سلعية يمكن تداركها وتحقيق الربح او تعويض الخسائر فيها من خلال التنويع في انتاج

المجموعات السلعية الاخرى. ان التنويع الاقتصادي هو سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقسيم الاصول المتاحة بين عدة ضمانات واعادة البناء الهيكلي للاقتصاد، وذلك لأنه ضروري للغاية وحتمي للبلد لتقوية وتعزيز الامن الاقتصادي حيث يرفع من درجة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيها، ويخلق فرص عمل لعدد اكبر من الافراد خصوصاً بالنسبة للبلدان ذات العدد المتزايد من السكان(Al Ameri,2013,pp.2-3).

ان النمو الاقتصادي للبلد يمكن الحفاظ عليه ولمدة زمنية طويلة بزيادة رأس المال المعروض السلعي قياس الحجم السكان، وجعل النشاط الاقتصادية مستدام من خلال اعتماد النمو الاقتصادي على انتاج مجموعة متزايدة ومتنوعة من السلع والخدمات وبكميات ونوعيات كافية، حيث ان سياسة التنويع الاقتصادي هي اقل ضراراً على الاقتصادات النامية من اللجوء الى سياسة الخصخصة الاقتصادية فالسياسات التجارية لهذه البلدان يجب ان تركز او تهتم بتنويع انتاجها وهيكل صادراتها الخارجية وذلك لتخفيف الصدمات الخارجية عن طريق تنويع مخرجاتها (Kaulich,2002,p.4)، ويمكن التمييز بين ثلاثة انماط رئيسة من التنويع الاقتصادي (ESCAP,2014,pp.9-12)

١.**التنويع والانتاج** : ان المخرجات الاقتصادية العالية تتم من خلال مشاركة انتاج مجموعة كبيرة من المنتجات وبالتالي الصادرات، فالنمو الاقتصادي يتم بالتوسع من خلال مجموعة كبيرة من السلع والخدمات في الاقتصاد وليس من خلال انتاج نفس السلع، ومثل هذا النمط يكون صالحاً للمستوى العالي من الدخل لرأس المال، اذ وجدت علاقة قوية بين تنويع الاقتصاد والناتج المحلي الاجمالي في اقتصادات البلدان المتقدمة التي وضعت في الاعتبار تنويع السلع المنتجة.والفكرة الاساسية في هذه الحالة ليست الصناعة على نطاق عريض التي تنتمي اليها، لكن من خلال مواصفات طريقة انتاج هذه السلع بافتراض عكسها للسلع والاسعار المختلفة. ان البلدان الصناعية المتقدمة لا تقتصر فيها سياسات التنويع الاقتصادي على المنتجات فقط بل تقوم بتنويع اسواق صادراتها بالسلع ذات القيمة المرتفعة والمتوسطة.

٢.**التنويع والمنافسة** :النمط الاخر من التنويع هو ان الاقتصادات الاكثر تنوعاً تميل الى تصدير السلع الاقل انتاجاً، أي بمعنى السلع التي لا يتم انتاجها من قبل البلدان الاخرى. هذه النتيجة تبقي التغيرات في التصنيف التجاري العالمي نشطاً او قوياً ويتم تصنيف نطاق الأسعار للسلع التي هي بنفس صنف المنتجات. وبذلك هذه الحقيقة تجعل من البلد الذي يقوم بتنويع صادراته يواجه منافسة اقل وهكذا يستطيع تحسين فرصه بزيادة الارباح.

٣.**تعقيد الانتاج** :ان مجموعة البلدان التي تواجه هذين النمطين من التنويع والمنافسة واجهت نمطاً أخر جديد وهو التعقيد لكل المنتجات والعلاقة هنا لمجموعة كبيرة من الطاقات الانتاجية المطلوبة لإنتاج سلعاً اكثر تعقيداً، والتي تم انتاجها من قبل مجموعة صغيرة من البلدان. ان البلدان الصناعية المتقدمة تنتج مجموعة عريضة من تلك المنتجات المرتفعة والمنخفضة التعقيد وبالتالي يلاحظ ان المنتجات الصناعية مرتفعة التعقيد تصدرها البلدان مرتفعة الدخل والتي يزداد فيها مستوى الدخل بسبب ذلك، وان اغلب المنتجات منخفضة التعقيد تصدرها البلدان الاقل دخلاً.

لقد اشارت الدراسات الى ان الصادرات المتنوعة تساعد في نمو الدخل الفردي، اذ يجب على البلدان ان تنوع صادراتها الاولية الى صادرات مصنعة بهدف تحقيق التنمية المستدامة(Hesse,2008,p.2).وكما يوضح الشكل رقم (١)تقلبات الاسعار العالمية للسلع المختلفة، وبالأخص للنفط الخام الذي تتعرض اسعاره في السوق النفطية العالمية لتقلبات حادةمما يعرض الاقتصادات التي تعتمد عليه وبدرجة كبيرة لنقص في الموارد العامة وتأثير

اضافي مضاعف على بقية القطاعات الاقتصادية، من جهة اخرى ان قطاع الصناعات الاستخراجية هو ذو صلة ضعيفة بالقطاعات الاخرى ولا يولد الكثير من فرص العمل ومن ثم فأن الاستثمارات في هذا القطاع تولد تأثيراً منخفضاً على النمو الاقتصادي وانتاجية الصناعات الاخرى مما يؤدي الى ارتفاع تركيز الناتج المحلي الاجمالي على قطاع واحد. ان تنويع الانتاج المحلي ومن ثم الصادرات يجعل التنمية الاقتصادية اكثر نشاطاً ويقوم بجذب الاستثمارات الاجنبية ويقوم بربط التكنولوجيا وتسخيرها لمزيد من الفرص الاقتصادية لتحقيق ميزة التنافسية(UNCTAD,2015,P.18).

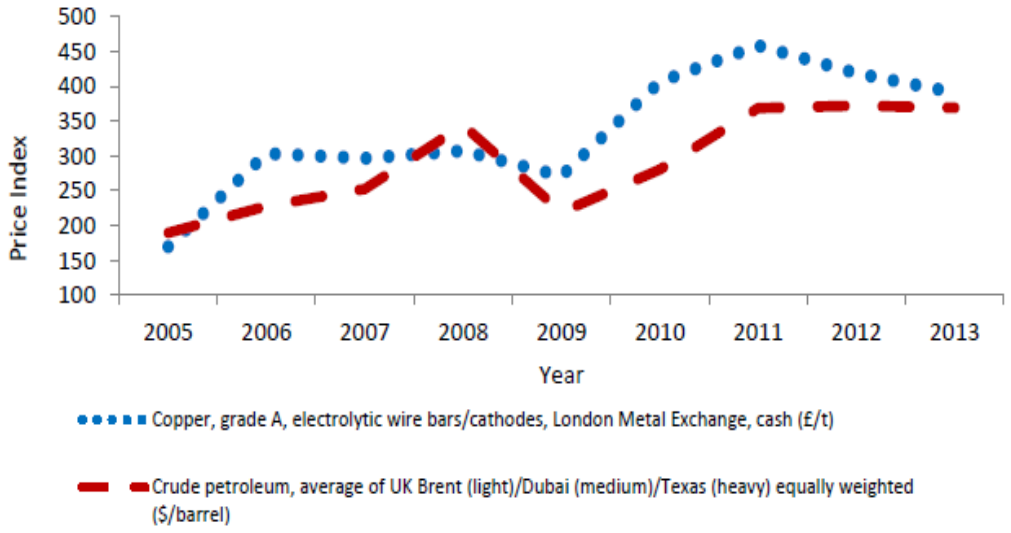

Source: Economic Diversification and Non extractive Growth

شكل رقم (١)

متوسط الاسعار العالمية لمجموعة من السلع المختلفة (٢٠٠١ =١٠٠)

https://ieg.worldbankgroup.org/.../ccpe-synthesis_ch4.p

ان سياسة تنويع النشاطات الاقتصادية سواء من حيث تنويع الصادرات او الاسواق الخارجية وبالتالي تنويع مصادر الحصول على الدخل مسألة هامة للبلدان النامية التي تعتمد في انتاجها على سلع اولية ريعية والتي تتميز بأنخفاض اسعارها في السوق الدولية والاهم من ذلك تقلبات تلك الاسعار التي تجعل من الصعب جداً الاعتماد عليها لتمويل الموازنة العامة واعتبارها كمصدر مستدام لتمويل البرامج الاستثمارية فيها، وهنالك اربعة قيود اساسية(Shayah,2015,p.735) :

١.النضوب المستقبلي للاحتياطات من المصادر الهيدروكربونية.

٢.التقلبات المستمرة للأسعار.

٣.نموذج التنمية القائم على اساس الدولة التخصصية.

٤.صعوبة الحفاظ مستقبلاً على نمط معيشة الرفاهية للسكان.

ثانياً: خصائص الاقتصاد الاماراتي

شهدت دولة الامارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية واجتماعية كبيرة جداً ومتسارعة منذ بدء عملية التنمية الاقتصادية فيها منتصف سبعينات القرن الماضي مما ادى ذلك الى خلق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة ومن ثم

زيادة مستويات دخول الافراد فيها ورفع المستوى المعاشي للأفراد حيث يعتبر تحقيق الاستقرار السياسي بين اماراتها السبع (ابو ظبي، دبي،الشارقة،عجمان، ام القوين وارس الخيمة والفجيرة) عاملاً اساسياً وشرطاً ضرورياً لتحقيق تلك الطفرة النوعية في اقتصادها على مستوى البلدان العربية والعالمية، ويمكن دراسة الخصائص العامة للاقتصاد الاماراتي كالآتي :

١.نظام الاقتصاد الحر : تميز النظام الاقتصادي في الامارات باعتماده على نظام السوق الحر الذي تحدد فيه قوى العرض والطلب المؤشرات الاساسية للاقتصاد للاستثمار في القطاعات الانتاجية والخدمية والتجارتين الداخلية والخارجية، حيث تبنى الاقتصاد الاماراتي سياسة اقتصادية منفتحة على الخارج يكون فيها دور الريادة للقطاع الخاص ويقتصر الدور الحكومي على رسم السياسات الاقتصادية العامة(عميرة،٢٠٠٢،ص٢)وذلك من خلال اصدار مجموعة متنوعة من التشريعات والقوانين اللازمة لتهيئة المناخ المناسب لعمله داخل الاقتصاد الوطني(Department of State,2015,p.3).وترجع الاهمية التي يقوم بها القطاع الخاص الى دوره الواضح والكبير في عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة وزيادة فرص التوظيف والعمل، كما يقوم القطاع الخاص بدور اساس في تكوين رأس المال الثابت والاستثمار اذ يقوم بخلق اصول حقيقة في الاقتصاد عبر تحويل الموارد المالية الى اصول ثابتة قادرة على خلق المزيد من السلع والخدمات مما يطور القدرة الانتاجية في الاقتصاد.ان ارتفاع درجة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي تمكن البلد من مواجهة التقلبات الاقتصادية، اما الدور الاساس الذي يؤديه القطاع الخاص هو تعزيزه لاقتصاد المعرفة عن طريق استيعاب وتكييف الابتكارات والتقنيات واساليب الادارة الحديثة واستخدامها بشكل فعال لتطوير العمليات الانتاجية والتوزيعية مما يرفع من كفاءة وفاعلية الانتاج ويخفض من حجم التكاليف ويدعم التنافسية الاقتصادية فضلاً عن الاستثمار في البحث والتطوير لخلق الابتكارات ونشرها في الاقتصاد لتعم الفوائد الاقتصادية بقدر اكبر للشركات الاستثمارية(بدوي،٢٠١٠،ص٣).ولعل الدور الاساس والمهم الذي يعول عليه للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي هو تنويع القاعدة الانتاجية وتعزيز قدرة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن اعتماد النشاط الاقتصادي على انتاج وتصدير سلعة اولية وتزويد القطاع الحكومي بالأيدي العاملة الماهرة ومن مختلف التخصصات الفنية بالرغم من كون الاجور في القطاع الحكومي العامهي اعلى بكثير فالفرق ما زال مؤثراً بين الاجور التي تدفع لكل منهما(Hertog,2013,p.13).

لقد ادركت السياسة الاقتصادية في الامارات ومنذ عقد الثمانينات مضاعفات التقلبات الدورية في اسعار النفط الخام في السوق النفطية الدولية على الاقتصاد الوطني وضرورة تبني استراتيجية وطنية لتنويع نشاطها الاقتصادي واعتماد اقتصاداً اكثر انفتاحاً مما استدعى اعادة الهياكل الاقتصادية للإنتاج والاستثمار والتصنيع والتجارة الخارجية لتنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.ويوضح الجدول (١) حجم الاستثمارات المحلية داخل الاقتصاد الاماراتي والتي تعد الركيزة الاساسية في دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال انتاج السلع والخدمات المختلفة لتلبية الطلب المحلي اولاً ثم تصديرها للأسواق الخارجية ثانياً، بهدف تفعيل استراتيجية تنويع مصادر الدخل ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد في الاسواق العالمية. اذ يلاحظ ان القطاع الخاص بلغت قيمة مساهمته في اجمالي تكوين راس المال ٢٠٣,٩مليار درهم سنة ٢٠١٦ وبنسبة ٦٢,٨% وتشكل النسبة الاكبر قياساً بالقطاع الحكومي كما ان هذه المساهمة هي في زيادة مستمرة اذا بلغ معدل النمو لها١١,٦٨% للمدة ٢٠١٢-٢٠١٦.

اما بالنسبة الى توزيع راس المال الثابت حسب الانشطة الاقتصادية المختلفة، فيلاحظ من الجدول (٢) ان قطاع العقارات وخدمات الاعمال يشكل الحجم الاكبر من ذلك التوزيع والذي بلغ ٥٣,٥ مليار درهم سنة ٢٠١٦ وبنسبة ١٧% وذلك يرجع الى نجاح سياسة الدولة العامة في استقطاب الاستثمارات الخاصة وتهيئة البيئة المناسبة لهاوالتي تعد استراتيجية اساسية للسياسة الاقتصادية مما شجع بأتجاه تدفقها نحو الاقتصاد الاماراتي حيث تتركز هذه الاستثمارات في القطاع السياحي كالفنادق او المنتجعات السياحية الترفيهية والذي يقود عملية النمو الاقتصادي(National Media Council ,2013,p.50)، ويليهو قطاع الصناعات التحويلية وبقيمة ٤٨,٥ مليار درهم وبنسبة ١٥% ثم قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بقيمة ٤٦,٤ مليار درهم وبنسبة ١٤,٣% ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات ٤٢,٧ مليار درهم وبنسبة ١٤ % ايضاً سنة ٢٠١٦.

جدول رقم (١)

اجمالي تكوين راس المال للقطاعين الحكومي والخاص

بالأسعار الجارية للمدة ٢٠١٢-٢٠١٦(مليار درهم)

القطاع	السنوات					معدل النمو المركب (%) للمدة ٢٠١٢-٢٠١٦	% ٢٠١٦
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		
القطاع الحكومي	١٤	٢٧,٩	٢٩	٣١,٨	٣٨,٨	11.99	١١,٩
القطاع العام	٣٢,٥	٦٦,٥	٦٨,٨	٧٥,٦	٨١,٩	10.81	٢٥,٢
القطاع الخاص	٧٥,٤	٢٠٢	١٨٣,٩	٢٠١,٨	٢٠٣,٩	11.68	٦٢,٨
اجمالي تكوين راس المال	١٢١,٩	٢٩٦,٤	٢٨١,٧	٣٠٩,٢	٣٢٤,٦	11.49	١٠٠

المصدر :

١.وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي، وزارة الاقتصاد، الامارات،الاصدار الحادي والعشرون، اعداد مختلفة.

٢.وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية، شؤون السياسات الاقتصادية، الامارات،اعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية للمدة ٢٠١٢-٢٠١٦

القطاعات	السنوات					معدل النمو المركب(%) للمدة ٢٠١٢-٢٠١٦	% ٢٠١٦
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		
المشروعات غير المالية	١٠٤,٨	٢٣٦,٥	٥,٣	–	–	–	–
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٠,٩	١,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠	٠,٢
النفط الخام والغاز الطبيعي	٨,٥	٤٦,٧	٣٠,١	٣٣,٩	٤٦,٤	20.75	١٤,٣
المحاجر	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	8	٠,١
الصناعات التحويلية	١٧,٨	٣٩,٦	٤٠,٨	٤٥,٦	٤٨,٥	11.78	١٥
الكهرباء والغاز والماء	١١,٦	٢٧,٣	٢٢,٦	٢٤,٣	٢٤,١	8.46	٧,٤

التشييد والبناء	٦,٥	١٤,٦	١٢	١٢,٥	١٣,٥	8.45	٤,٣
تجارة الجملة والتجزئة والاصلاح	١١,٢	١٢	١٢,٨	١٣,٥	١٦,٨	4.60	٥,٣
المطاعم والفنادق	٦,١	٥	٤,٣	٤,٨	٦,٥	0.70	٢
النقل والتخزين والاتصالات	١٥,٣	٣١	٤٤,٤	٥٠,٣	٤٢,٧	12.07	١٤
العقارات وخدمات الاعمال	٢٣,٤	٥٢,١	٥٢,١	٥٥,٢	٥٣,٥	9.62	١٧
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٣,٤	٦	١٣,٩	١٦	١٧,٧	20.11	٦
قطاع المشروعات المالية	١,٩	٥,٢	٥,٣	٥,٧	٧,٩	17.15	٢,٤
قطاع الخدمات الحكومية	١٥,٢	٥٤,٧	٤٢,٢	٤٦,٣	٣٨,٨	10.97	١٢
المجموع	١٢١,٩	٢٩٦,٤	٢٨١,٧	٣٠٩,٢	٣٢٤,٦	11.49	١٠٠

المصدر :

١.وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي، وزارة الاقتصاد، الامارات،الاصدار الحادي والعشرون، اعداد مختلفة.

٢.وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية، شؤون السياسات الاقتصادية، الامارات،اعداد مختلفة.

٢.العمالة الاجنبية الوافدة : تتصف دول مجلس التعاون بأنها من البلدان الغنية بالثروات النفطية مع عدد قليل من السكان وبالتالي القوى العاملة واصبحت اعداد الوافدين المقيمين تتجاوز المواطنين مما شكل تغييرات في طبيعة المجتمع الخليجي وبالتالي توافقت دول المجلس فيها سياسات الهجرة ازاء تلك العمالة الوافدة. ولكن في دولة الامارات العربية المتحدة فأن نظام هجرة القوى العاملة فيها يتميز بالتنظيم العالي والدقيقحيث تم تصميم ووضع السياسات الفعالة للتعامل مع الهجرة المؤقتة والدائمة(Suter,2005,pp.4-5).ان العمالة الوافدة يتركز عملها في القطاع الخاص مما أنشأ مجاميع ذات مهارات ومستويات تعليمية مختلفة والتي استطاعت ان تحقق التنمية الاقتصادية دون الحاجة الى الاندماج حيث ظلت الفاصل قائماً بين المواطنين الاماراتيين وبين القوى العاملة الاجنبية المهاجرة(Emirates Centre,2012,p.4).ويمكن تصنيف ثلاثة انواع رئيسة لتكاليف العامل الاجنبي الوافد الى الاقتصاد الاماراتي وكالآتي(Al Awad,2010,pp.13-14) :

أ.التكاليف الادارية :وهذا النوع من التكاليف يتضمن كل انواع الرسوم التي تدفعها الشركات للوزارات المختلفة لغرض استيراد العمالة ومنحهم الصفة القانونية للبقاء والعمل في دولة الامارات العربية المتحدة، اضافة الى التكاليف التي تدفع من قبل تلك الشركات للوسطاء المحليين في بلدان العمالة الاجنبية. ويوضح الجدول (٣)متوسط التكاليف السنوية الادارية والصحية التي تدفع من قبل العامل الاجنبي كمتطلبات اساسية للبقاء بصورة قانونية في دولة الامارات العربية المتحدة سنة ٢٠١٥، حيث انها تتنوع ما بين رسوم (رخصة العمل) لمدة سنة واحدة والتي يجب تجديدها وبمبلغ ٤٠ درهم اماراتي/السنة ثم الحصول على (بطاقة للعمل) بتكلفة ٦٨٧ درهم اماراتي/السنةاما بالنسبة الى تأشيرة الدخول التي تدفعها العمالة الى مديرية الجنسية والاقامة ٤٢ درهم اماراتي/السنة ومن جهة اخرى تقوم المصارف الاماراتية بأستغلال الضمانات المصرفية

جدول رقم (٣)

متوسط التكاليف الادارية والمتطلبات السنوية لكل عامل اجنبي في القطاع الخاص الاماراتي سنة ٢٠١٥

نوع الاجراء		المـدة (سنة)	متوسط التكـلفة (درهم اماراتي)	التكـــلفة (سنة/درهم اماراتي)
رخصة العمل		١	٢٤٠	٤٠
بطاقة العمل		٣	٢٠٦٠	٦٨٧
تجديد بطاقة العمل		٣	١٥٦٠	٥٢٠
عوائد استثمارات وديعة الضمان المصرفية		٦	٢٣١٥	٣٨٦
تأشيرة دخول العمل		١	٢٥٠	٤٢
الرسوم	عامل ماهر	١	٧٨٢٤	١٣٠٤
	عامل غير ماهر	١	٢٣٥٢	١٩٦
الفحص الطبي والبطاقة الصحية		٣	٨٠٠	٢٦٧
رخصة الاقامة		٣	٤٧٥	١٥٨
التكاليف الكلية	عامل ماهر	–	–	٣٤٠٤
	عامل غير ماهر	–	–	٢٢٩٦

Source: Mouawiya AlAwad , The Cost of Foreign Labour in the United Arab Emirates , Institute for Social &Economic Research ,UAE , 2016 ,Table 1, p.18.

من ودائع العمالة الاجنبية حيث تبلغ الكفالة المصرفية ٣٠٠٠ درهم اماراتي وبأفتراض بقاء العامل الاجنبي لمدة ٦سنوات وبعائد استثماري يقدر ١٠% فأن العوائد المتحصلة تقدر بعائد سنوي ٣٨٦ درهم اماراتي/السنة اما بالنسبة الى رسوم الفحص الطبي تدفع حوالي ٢٦٧ درهم اماراتي/السنة الى نفس المديرية واخيراً رخصة الاقامة تبلغ ١٥٨درهم اماراتي/السنة، وبعد دفع كل هذه الرسوم يصبح وجود العامل الاجنبي قانونياً وبالتالي يمكن تقدير الرسوم الادارية والمتطلبات الكلية التي تدفع من قبل العمالة الاجنبية الماهرة بحدود ٣٤٠٤ درهم اماراتي/السنة و٢٢٩٦ درهم اماراتي/السنة للعمالة غير الماهرة.

ب. تكاليف الاجور والرواتب:وتتضمن هذه التكاليف الاجور والرواتب وكل انواع المنافع المالية والنقدية وغير النقدية المتعلقة بالعمالة الاجنبية،حيث قامت وزارة العمل بوضع نظام حماية لأجور العمالة الاجنبية Wage Protection System (WPS) منذ مارس ٢٠١٠ويوضح الجدول رقم(٤)متوسط الرواتب والاجور التي تدفع،اذ بلغ متوسط مايتم دفعه للعامل غير الماهر ١٨٩٢٥درهم اماراتي/السنة وللعامل الماهر ١٢٩٣٠٢درهم اماراتي/السنة ليكون بذلك اجمالي متوسط الاجور والرواتب المدفوعة للعامل٤١٠٠١درهم اماراتي/السنة لسنة ٢٠١٥.

ج. التكاليف الاجتماعية : يمكن تقدير التكاليف الاجتماعية الحالية للعمالة الاجنبية الوافدة وفي الامارات السبع التي تستخدم البنية التحتية والمنشأت الحكومية العامة والتي تضاف لها التكاليف الامنية. ويوضح الجدول (٥)متوسط التكاليف الاجتماعية السنوية التي تم تقديرها لكل عامل اجنبي والتي تبدأ بتكاليف توفير الطاقة الكهربائية التي تصل الى ٦,٤ الف درهم اماراتي/السنة وتعد الاعلى من بين كل التكاليف تليها التكاليف الامنية ٤,٣ الف درهم اماراتي/السنة ثم تكاليف الوقود ١,٢ الف درهم اماراتي/السنة اضافة الى تكاليف اخرى مثل التعليم والصحة ومن ثم تصل اجمالي التكاليف لكل عامل اجنبي ١٦,٨ الف درهم اماراتي سنة ٢٠١٥.

جدول رقم (٤)

متوسط الاجور والرواتب السنوية المدفوعة للعمالة الاجنبية في القطاع الخاص سنة ٢٠١٥

نوع التكلفة		المتوسط (درهم أماراتي)	الكلفة الاجمالية السنوية
الاجمالي	الرواتب الاساسية	٣١٠٥٦	٤١٠٠١
	المنح	٣٣٥٨	
	الرواتب النقدية الكلية	٣٤٤١٤	
	تقديرات الرواتب النوعية	٤٦٤٦	
	نهاية الخدمة	١٩٤١	١٨٩٢٥
العمالة غير الماهرة	الرواتب الاساسية	١٣٦٢٠	
	المنح	٢٣٠٤	
	الرواتب النقدية الكلية	١٥٩٢٤	
	تقديرات الرواتب النوعية	٢١٥٠	
	نهاية الخدمة	٨٥١	١٢٩٣٠٢
العمالة غير الماهرة	الرواتب الاساسية	١٠٠٨٠٠	
	المنح	٧٥٧٢	
	الرواتب النقدية الكلية	١٠٨٣٧٢	
	تقديرات الرواتب النوعية	١٤٦٣٠	
	نهاية الخدمة	٦٣٠٠	

Source:Mouawiya AlAwad , The Cost of Foreign Labour in the United Arab Emirates , Institute for Social &Economic Research ,UAE , 2016 ,Table 2 , p.21.

جدول رقم (٥)

متوسط التكاليف الاجتماعية لكل عامل اجنبي في الاماراتسنة ٢٠١٥

نوع التكاليف	متوسط التكلفة (الف درهم اماراتي/السنة)
النفقات الامنية الداخلية	٤,٣
الطرق والبنية التحتية	٠,٣
الكهرباء	٦,٤
الوقود	١,٢
التعليم	٠,٣
الصحة	٠,٩
الصيانة	٠,٩
الرسوم لكل شخص	٢,٥
اجمالي التكاليف	١٦,٨

Source:Mouawiya AlAwad , The Cost of Foreign Labour in the United Arab Emirates , Institute for Social &Economic Research ,UAE , 2016 ,Table 3 , p.28.

٣.الاستثمارات الاجنبية المباشرة :سعت دولة الامارات العربية المتحدة شأنها بقية دول مجلس التعاون الخليجي الى تشجيع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرFDI الى اقتصادها بهدف تفعيل استراتيجية تنويع مصادر الدخل من

خلال تنويع القاعدة الانتاجية لخفض اعتمادها على العوائد النفطية لتمويل الموازنة العامة(رفدان،٢٠٠٤،ص٥٤-٥٥)، عن طريق وضع مجموعة من التشريعات والقوانين المختلفة(Khan&Agha,2015,p.263).وهنالك اربعة قوانين اتحادية اساسية مهمة اثرت على الاستثمار وهي كلاً من ؛ قانون الشركات الاتحادي (القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٥) الذي صدر في ابريل/٢٠١٥ والذي تم تطبيقه على كل الشركات التجارية التي تم تأسيسها في دولة الامارات العربية المتحدة ولفروع الشركات الاجنبية المشتغلة ايضاً، حيث ان القانون الجديد يجب ان تخضع له كل الشركات في الاول من يوليو/٢٠١٦مما يثبت قوة التشريعات التي تضعها الحكومة الاتحادية فالشركات التي تؤسس يجب ان تكون ملكية ٥١% منها للمواطنين الاماراتيين، بينما فروع المكاتب للشركات الاجنبية يتطلب للحصول على وكالة ملكيةوطنية وبنسبة١٠٠% للدولة ما عدا الشركة الاجنبية التي اسست مكاتبها لاحقاً بالاتفاق مع الاتحاد او على مستوى الحكومة الاتحادية، فالقانون الجديد سمح للشركات بعرض نسبة ٣٠-٧٠% للشراكة بالاعتماد على (العرض العامالاولي*IPO)(Department of State,2015,pp.4-5)، اذ قام المستثمرون الاجانب بشراء ما نسبته ١٠٥ اصدار من اصل ١٣٨ في سوق الاسهم اما ٣٣ الاصدار المتبقية الاولية فهي كيانات ذات صلة بالحكومة Government-Related Entities(GREs)مثل الاتصالات الوطنية والشركات النفطية. اما بالنسبة الى قانون الوكالات التجاريةالذي تم وضعه في القانون الاتحادي رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ لوكالات المنظمات التجارية وتم تعديله حسب القانون الاتحادي رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨ والذي تم تطبيقه على كل الوكالات التجارية المسجلة، والقانون الاتحادي رقم ١٨ لسنة ١٩٩٣ والقانون الاتحادي رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ للوكالات التجارية غير المسجلة.ان قانون الوكالات التجارية يتطلب من الاجنبي مسؤولية توزيع منتجاته داخل الامارات فقط من خلال وكالات تجارية خاصة يملكها فقط مواطنين او شركات مملوكة بالكامل للإماراتيين) (Department of State,2015,p.6.اما قانون الصناعة الاتحادي يشترط على المشاريع الصناعية ان تكون الملكية الوطنية بنسبة ٥١%، كما ان القانون يتطلب ايضاً ان يضم مجلس الادارة للشركة ايضاً مواطنين اماراتيين، الا ان القانون قد استثنى مجموعة المشاريع الصناعية المتصلة بصناعة استخراج وتكرير النفط والغاز الطبيعي والمواد الخام الصناعية الاخرى واضاف اليها المشاريع الاستثمارية ذات راس المال الصغير والمشاريع المدارة بواسطة قوانين خاصة او اتفاقيات. حيث يلاحظ من الجدول (٦)الشركات الاجنبية العالمية سنة ٢٠١٦ التي تبلغ قيمة اكبر عقودها لشركة Samsung Engineering وبقيمة ٧,٧ مليار دولار والتي تعمل في مجال الانشاءات الهندسية تليها شركة Hyundai E&C الكورية وبقيمة ٦,٩ مليار دولار وشركات اخرى امريكية وايطالية وصينية.

*العرض العام الاولي Initial Public Offeringهو نوع من العرض العام أي عرض سندات شركة للشراء للعامة تعرض فيه اسهم شركة ما للبيع بصورة اولية في سوق الاوراق المالية حيث تقوم الشركة الخاصة خلال عملية الاطلاق بالتحول الى شركة عامة. ويستخدم ذلك لوضع استثمارات سابقة في اطر قانونية لكي تصبح الشركة رائجة في سوق الاسهم.

جدول رقم (٦)

الشركات التجارية الكبرى في الامارات سنة ٢٠١٦

اسم الشركة	دولة الشركة	قيمة العقد (مليار دولار)
Samsung Engineering	كوريا	٧,٧
Hyundai E&C	كوريا	٦,٩
Habtoor Leighton Group	محلية	٦,٢
Petrofac	المملكة المتحدة	٥,٥
GS E&C	كوريا	٥,٣
Daewoo E&C	كوريا	٤,١
Samsung C&T	كوريا	٤
Doosan Heavy I&C	كوريا	٤
EniSaipem	ايطاليا	٣,٥
China State Construction	الصين	٣,١

Source:UNCTAD,World Investment Report , United Nations , 201٧,Table 11.6 , p.57.

اما بالنسبة الى حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر FDIيلاحظ من الجدول (٧)ان حصة دولة الامارات العربية المتحدة ١٠ مليارات دولار سنة ٢٠١٦لتحتل المرتبة الاولى من حجم تلك التدفقات الى دول مجلس التعاون، وقد سجل نجاح السياسة الاقتصادية للدولة في جذب تلك الاستثمارات زيادة في حجمها من ٣٨,٧٤% سنة ٢٠٠٧ الى ٤٦,٤١% سنة ٢٠١٦وذلك بسبب تهيئة بيئة مؤاتية لتلك الاستثمارات وازالة الحواجز التي كانت تعترض طريقها بأتجاه اقتصادها فضلاً عن حماية مصالح المستثمرين،وقامت الامارات في اطار سياساتها الاقتصادية الرامية الى التنويع بتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر نحو القطاعات الاقتصادية غير الاستخراجية مثل صناعة السياحة وقطاع التصنيع والخدمات.

اما بالنسبة الى البلدان التي تدفقت منها الاستثمارات باتجاه الاقتصاد الاماراتي فهي متعددة ويلاحظ من الجدول (٨) شكلت الاستثمارات من الهند المرتبة الاولى وبحجم ٢٥,٠٦٥ مليار دولار للمدة ٢٠٠٣-٢١٠٥ تليها الولايات المتحدة ٢١,١٢١ مليار دولار ثم المملكة المتحدة ١١,٧٢٠ مليار دولار وبلدان اخرى مثل المانيا واليابان وفرنسا واستراليا وكندا وسويسرا وهنالك ايضاً استثمارات متدفقة من بلدان عربية مثل الكويت وبقيمة ٧,٠٣٩ مليار دولار والبحرين ١,١٧٩ مليار دولار ولبنان ١,١٦٩ مليار دولار ليبلغ اجمالي التدفقات للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ قيمة ١٤٢,٢٦٢ مليار دولار.

جدول رقم (٧)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٦

(مليار دولار)

السنة	الدولة						% للأمارات
	السعودية	الامارات	قطر	عمان	الكويت	البحرين	
٢٠٠٧	١٢	١٠,٩	٢,٥	١,٥	٠,٢٣٤	١	38.74
٢٠٠٨	١٨,٢	١٢,٨	٣,٥	١,٥	٠,١٢١	٢,٩	32.81

٢٠٠٩	٢٤,٣	١٤,١	٤,٧	٣,٣	٠,١١٢	٠,٩١٢	29.73
٢٠١٠	٣٩,٤	١٣,٧	٣,٧	٢,٩	٠,٦	٢,٦	21.78
٢٠١١	٣٦,٤	٤	٨,١	١,٤	١,١	٠,٢٥٧	7.81
٢٠١٢	٢٩,٢	٥,٥	٤,٦	١,٢	١,٣	٠,١٥٦	13.11
٢٠١٣	١٦,٣	٧,٦	٠,٩٣٩	٠,٨٧٤	٣,٢	٠,٧٨١	32.33
٢٠١٤	١٢,١	٩,٦	٠,٣٩٦	١	٢,٨	٠,٨٩١	35.84
٢٠١٥	٨,٨	١٠,٤	٠,٨٤٠	١,٦	١,٤	٠,٩٨٩	43.28
٢٠١٦	٨	١٠	١	١,١	٠,٤٨٦	٠,٩٥٧	46.41

Source: www.unctad.org/foreign direct investment inward and outward flows and stock.

جدول رقم (٨)

الاستثمارات الواردة الى دولة الامارات العربية المتحدة حسب البلدان للمدة من يناير ٢٠٠٣ ولغاية مايو ٢٠١٥

البلد المصدر	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف(الف وظيفة)	التكلفة(مليار دولار)
الهند	٢٧٣	٣٣٩	٣٨,٢٥٧	٢٥,٠٦٥
الولايات المتحدة	٧٢٤	٨٨٠	٥٣,٠٠٧	٢١,١٢١
المملكة المتحدة	٥٥١	٦٤٤	٣١,٩٩٨	١١,٧٢٠
المانيا	١٩٣	٢٤٣	٢٣,١٧٢	٧,٦٩١
اليابان	٩٥	١٠٦	٨,٢٢٢	٧,٣٧٣
الكويت	٤٤	٦٢	٢١,١٣٨	٧,٠٣٩
كوريا الجنوبية	٣٠	٤١	١٤,١٣٧	٦,٤٨٠
فرنسا	١٦٦	٢١٥	١٧,٠٨٩	٦,٠٥١
استراليا	٦٢	٦٨	١٠,٢٦١	٤,٦٠٢
سنغافورة	٣٨	٤٧	١٠,٤٠٠	٤,٥٤٥
السعودية	٥٥	٦١	١٤,٤٩١	٤,٢٩٣
سويسرا	٩٨	١٢٣	١٤,٣٠٤	٣,٤٧٥
هولندا	٦٤	٨١	٦,٤٨٧	٣,٠١٧
كندا	٥٦	٦٩	٧,٤٥٠	٢,٧٩٦
بلجيكا	٢٧	٣٣	٣,٠٩٧	٢,٥٢١
ايطاليا	٨٤	١٠٠	٩,٧٠٣	٢,٤٢٥
اسبانيا	٨٠	٨٥	٥,٤٥٥	٢,٠٦٨
الصين	٣٧	٤٧	٢,٣٥٤	١,٤٤٨
باكستان	١٤	١٨	٦,٤٢٠	١,٣٥٤
البحرين	١٩	٢٣	٤,٧٤٣	١,١٧٩
لبنان	٢٠	٢٥	٣,٢٩٧	١,١٦٩
هونغ كونغ	٣١	٣٩	٢,٩٠٦	١,٠٧٨
قطر	١٩	٢٤	٤,٣٣٠	٠,٩٨٣
الاردن	١٢	١٣	٣,٢٦٢	٠,٩٦٥
تايلاند	١٣	١٤	٢,٠٧٨	٠,٩٦٤
مصر	١٦	٢٢	٢,٠٠٧	٠,٩٣٧

روسيا	٢٨	٣٢	٣,١٥٥	٠,٨٨٣
تركيا	١٨	٢٢	١,٧٩١	٠,٨١٠
ماليزيا	٢٦	٢٨	٣,٨٥٨	٠,٧٨٢
جزر البهاما	٢	٢	٢,٧٨٨	٠,٦٦٥
اخرى	٣٢٤	٣٧٤	٢٠,٢٥٢	٦,٧٦٦
المجموع	٣,٢١٩	٣,٨٨٠	٣٥٢,٢٥٢	١٤٢,٢٦٢

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية،الكويت، اعداد مختلفة.

4.القطاع السياحي:لقد حققت صناعة السياحة تطورت كبيرة ومعدلات عالية جداً وغير مسبوقة اذ تعتبر الامارات من دول الشرق الاوسط الاسهل حصولاً فيها على تأشيرات الدخول للزيارة واداء الاعمال فالتنوع السكاني فيها واسع وعريض وذو صفة صديقة وودودةوما زال يحتفظ بقيم الاصالة والكرم والضيافة.اذ ما تزال تمارس فيها بعض الرياضات التقليدية ذات الاصالة التاريخية مثل رياضة سباقات الجمل والخيل وسباقات القوارب على الشواطئ البحرية والغطس لاستخراج اللؤلؤ فضلاً الصيد باستخدام الصقور وسفاري الصحراء وغيرها من الرياضات التقليدية التي تشجع على قدوم المزيد من السياح الاجانب(ICDTS,2015,p.3).وهنالك عوامل اضافية شجعت على نجاح تلك الصناعة، مثل تطور النقل الجويالذي مكن بلد صغير المساحة وعدد السكان من تجاوز بلد مثل سنغافورة في عدد الركاب المسجلين الواصلين، ان صناعة السياحة في دولة الامارات العربية المتحدة قد ازدهرت وجعلت منها قبلة للسائحين في العالم(Crown Prince Court,2015,p.4).لقد وضعت استراتيجية تطوير القطاع السياحي في الامارات خطة تدريجية لتطوير وانشاء اماكن الجذب السياحية والترفيهية الشهيرة التي استقبلت السياح ويجري تطوير وانشاء القسم الاخر منها، وعلى سبيل المثال في ابو ظبي تم افتتاح عالم فيراري في (جزيرة ياس) سنة ٢٠١٠ وقد نجح ذلك المشروع بشكل فاق التوقعات فضلاً عن تطوير ثلاث مناطق سياحية رئيسة في جزيرة السعديات والتي بدء العمل بها منذ سنة ٢٠٠٧ لاستضافة منطقة الشاطئ والمنطقة الثقافية والمرسى على مساحة ٢٧ كم^{٢} ووضع خطة مستقبلية لبناء اماكن الاقامة (فلل وشقق سكنية) اضافة لفعاليات ثقافية مختلفة ومراكز تجارية ومؤسسات تعليمية عالمية المستوى تغطي المراحل التعليمية كافة ومتحف زايد الوطني وغيرها من المراكز الترفيهية(www.saadiyat.ae)، ايضاً (Sparks Fun World) المخصص للألعاب المختلفة و (Yas Mall) الذي يعد اكبر مجمع اقليمي للتسوق الذي يقع في مساحة ٢٣٥ الف متر مربع ويضم ٤٥٠ محلاً تجارياً(www.batuta.com)، اما في دبي فقد استثمرت بصورة كبيرة في صناعة السياحة لتصبح هي الاخرى اكبر مصدر جذب عالمي للسياحة في الشرق الاوسط حيث قامت ببناء اعلى بناية في العالم وهو (BurjKhalifa)الذي يتضمن اكبر المراكز التجارية في العالم فضلاً عن الفنادق التي سجلت معدلات نمو في عدد المقيمين فيها وصلت الى ١٤%، وفي الشارقة قامت بأفتتاح١٧ متحفاً التي اصبحت كمراكز ثقافية التي اظهرت تاريخ الدولة الادبية والاثارية والتاريخ الطبيعي وتجارة اللؤلؤ التقليدية، اما امارة راس الخيمة التي لديها موروث حضاري مهم من خلال بعض البنايات الاثارية اما الامارات الاخرى (عجمان وام القوين والفجيرة) فصناعة السياحة فيها تنمو بشكل تدريجي من خلال تنظيم الحملات الدعائية المناسبة للترويج للسياحة فيها فالمعالم السياحية فيها هو فن العمارة الموروث ثقافياً والمواقع الطبيعية والرياضية والمنشأت الثقافية لإقامة المؤتمرات والاعمال.

لقد قامت دولة الامارات العربية المتحدة بتأسيس ووضع الاطار القانوني والتشريعي اللازم لصناعة السياحة من خلال اصدار القانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ٢٠٠٨لإنشاء (المجلس الوطني للسياحة والاثار National Council for Tourism and Antiquities(NCTA) الذي اصبح مقره في ابو ظبي وذلك بهدف تنسيق التنمية والترويج للسياحة داخلياً بما ينسجم مع الموروث الحضاري والثقافي وقيم المجتمع والحفاظ على والهوية الوطنية وبما يعود على البلد بمردود اقتصادي، حيث يقوم القانون بالتنسيق والحفاظ على مستوى التعاون بين سلطات الامارات المختلفة فيما يتعلق بالعمل السياحي، وخلال العقد الماضي اصبحت صناعة السياحة حجر الاساس في استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة من خلال مساهمتها كمصدر رئيس للنقد الاجنبي (World Trade Organization).لقد ارتفع تصنيف دولة الامارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية وسهولة اتمام الاعمال، اذ احتلت المرتبة الاولى بين بلدان الشرق الاوسط بالنسبة للمسائل المتعلقة بالسلامة والامان والصحة والانفتاح العالمي والبينة التحتية للنقل والموارد الثقافية التي ترتبط جميعها ارتباطاً وثيقاً بصناعة السياحة.ومن بين ١٤١ دولة بلغت قيمة الترتيب للأمارات٤,٤٣ فيما كانت المرتبة الاولى من نصيب اسبانيا وبقيمة ٥,٣١ والمرتبة الاخيرة لتشاد وبقيمة ٢,٤٣ وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي(World Economic Forum).

٥. **اقتصاد المعرفة** :حدد البنك الدولي اقتصاد المعرفة بأنه يتضمن الاستثمارات في كل مراحل التعليم، البحث والتطوير والطاقة الاستيعابية للبنايات والبحوث المشتركة، تنظيم المشروعات، المالية والسياحة، المشاريع المشتركة، المنتديات العلمية وحاضنات الاعمال، التكنولوجيا التجارية. وهذه الاستثمارات لن يتم ملاحظة نتائجها مالم يكن هناك هيكل للاقتصاد الكلي ملائم تعمل فيه ونظام اقتصادي للابتكار الذي يرفع الحواجز بين الافراد والمؤسسات بالإضافة الى زيادة التعاون بين الاكاديميات العلمية والقطاعات الاقتصادية وبيئة صديقة للأعمال متضمنة تشريعات شفافة حيث تشجع هذه العناصر الاستثمار وتقود الى تنمية الاقتصاد القائم على

جدول رقم (٩)

مؤشرات السفر والسياحة التنافسية والبنية التحتية لدولة الامارات العربية المتحدة سنة ٢٠١٦

المؤشر	القيمة
الترتيب الاقليمي	١
الترتيب العالمي	٢٤
بيئة الاعمال	٥,٩٠
الامن والسلامة	٦,٦٠
الصحة والوقاية	٥,٢٨
الموارد البشرية وسوق العمل	٥,١٥
ICT Readiness	٥,٧٦
البنية التحتية للنقل الجوي	٥,٩١
البنية التحتية للمطارات	٥,٠٦
البنية التحتية لخدمات السياحة	٥,٤٦

Source: World Economic Forum , The Travel &Tourism Competitiveness Report : Growth Through Shocks , Geneva , 201٧ , Table 4 , p.16-17.

المعرفة التي تتطلب مؤسسات قوية للبحث والتطوير يتم حشد فيها مهارات متخصصة–(Tadros,2015,pp.4

(5.ان مؤشر اقتصاد المعرفة يدل على ما اذا كان المناخ في بلد معين صالحاً لاستخدام المعرفة من اجل التنمية

الاقتصادية. حيث حدد البنك الدولي اقتصاد المعرفة بأربعة مؤشرات اساسية هي كلاً من ؛ النظام الاقتصادي والمؤسسي، التعليم، البينة التحتية للمعلومات والاتصالات، نظام الابداع والابتكار. وتتميز دولة الامارات العربية المتحدة بأنها تملك مجتمعاً معرفياً قائماً على الابداع والابتكار وذلك بسبب ؛ضمان حرية التعبير عن الراي والادارة الجيدة للقوانين المحددة، تشجيع ونشر التعليم النوعي للجميع، تضمين وبناء الهياكل العلمية للبحث والتطوير في كل النشاطات العلمية، نقل المعرفة العلمية الى النشاطات الانتاجية(Dougherty,2011,p.7).

ويوضح الجدول (١٠)مؤشرات قطاع الاتصالات في الامارات للمدة ٢٠١٤-٢٠١٦ والذي يشير وبوضح الى تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتكريس استخدامها لكل الافراد بسبب تطور البنية التحتية ومستوى الخدمات المقدمة من خلال الارتفاع في عدد خطوط الهاتف الثابت والمتحرك وخدمات الانترنت. اما الجدول (١١)يوضح مؤشرات اقتصاد المعرفة القائم على الابداع والابتكار سنة ٢٠١٦، اذ تحتل دولة الامارات العربية المتحدة مرتبة متقدمة جداً وهي ٤٢ عالمياً من اصل ١٤٥ دولة والاولى على مستوى دول مجلس التعان الخليجي في مؤشرات اقتصاد المعرفة KEI بدرجة ٦,٩٤ ومؤشر الابتكار ٦,٦ درجة اما مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية بدرجة ٦,٥ درجة، فيعد احد الركائز الاساسية لاقتصاد المعرفة القائم لتحفيز الابداع والابتكار وتوفير المتطلبات الاساسية الذي تضمن سيادة القانون، وتوفير البيئة التنافسية، تحسين الكفاءة والمرونة في النظام المالي بما في ذلك رأس المال المستثمر في المشروعات الجديدة، كفاءة اسواق العمل وكفاءة شبكات الضمان الاجتماعي وتوفير الشفافية والمساءلة في الحكم.

جدول (١٠)

مؤشرات قطاع الاتصالات في الإمارات للمدة ٢٠١٦-٢٠١٤(مليون مشترك)

السنة	خطوط انترنت النطاق العريض	اشتراكات الهاتف المتحرك	خطوط الهاتف الثابت
٢٠١٤	0.90	13.7	1.9
٢٠١٥	1.04	16	2
٢٠١٦	1.14	١٦	2

المصدر:وزارة الاقتصاد، التقرير الإحصائي السنوي، الإمارات،٢٠١٧،جدول (١٤)، ص٥٤.

جدول (١١)

مؤشرات اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار في دول مجلس التعاون الخليجي سنة ٢٠١٦

الدولة	المؤشر من (١-١٠)						
	الترتيب (من بين ١٤٠)	اقتصاد المعرفة KEI	المعرفة KI	الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	الابتكار	التعليم	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
الامارات	٤٢	6.94	7.09	6.5	6.6	5.8	8.88
البحرين	43	6.90	6.68	6.69	4.61	6.78	9.54
عمان	47	6.14	5.87	6.96	5.88	5.23	6.49
السعودية	50	5.96	6.05	5.68	4.14	5.65	8.37
قطر	54	5.84	5.50	6.87	6.42	3.41	6.65
الكويت	64	5.33	5.15	5.86	5.22	3.7	6.53

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير المعرفة العربي : الشباب وتوطين المعرفة–دولة الامارات العربية المتحدة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/برنامج الامم المتحدة الاقليمي، الامارات، ٢٠١٧، جدول ١,٢، ص ١٨.

ثالثاً: سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة

مما لاشك ان اوضاع اسعار النفط الخام في الاسواق النفطية العالمية هي متأرجحة او متذبذبة بصورة كبيرة جداً، ومن جهة اخرى ان لجوء البلدان الباإعتماداستراتيجية التنويع الاقتصادي يأتي في مقدمة السياسات الاقتصادية الكلية، التيترجع الى حقيقة مهمة جداً وهو ان عوائدها المتحققة من الصادرات النفطية سريعاً ما تتراجع ولعوامل اقتصادية وغير اقتصادية وبالتالي فأن الدخل المتحقق من الموارد الهيدروكربونية (الريعية) سيكون متناقصاً ومتأرجحاً. ان الاعتماد على مصدر وحيد لتحقيق الثروة والدخل في دولة الامارات العربية المتحدة دفعها الى اللجوء الى وضع خطط سنوية لرسم الملامح المستقبلية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي، وعند مراجعة المؤشرات الاقتصادية الحقيقة للاستثمار والمشاريع المنفذة تثبت تحقيق تلك الاستراتيجية. من الطبيعي ان أناستراتيجية التنويع الاقتصادي قد حُفزتْ بسبب مجموعة كبيرة من المشاكل الاقتصادية التي جعلت من التنمية الاقتصادية فيها تُقاد من قبل القطاع النفطي،مما جعل من نموذج التنمية الاقتصادية الذي يرتبط بعوائد الصادرات النفطية هذا النمط من التنمية في البلدان الريعية قاد الى فشل في دعم التنمية الاقتصادية الحقيقة مما يقود الى وجهتين مهمتين؛ الاولى الفشل في تحقيق دخل كافٍ للأفراد والثانية الفشل في خلق فرص عمل سريعة ومتنامية للقوى في سن العملقد اتخذت دولة الامارات العربية المتحدة السياسات الاقتصادية المناسبة خلال العقود الماضية لتنويع اقتصادها وذلك من خلال نمو القطاعات السلعية غير النفطية والخدمية ومن ثم زيادة مساهمة الصادرات من القطاعات غير النفطية الى الصادرات النفطية، فالاقتصاد الاماراتي هو اقل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي عرضة للتأثر بتقلبات اسعار النفط في السوق النفطية العالمية بسبب النمو الملحوظ للقطاعات غير النفطية(Hvidt,2013,p2) ، ان احد الدروس المهمة التي انبثقت من الازمات الاقتصادية الاخيرة العالمية هو ان المحافظة على النمو الاقتصادي المستدام مستقبلاً سوف يتطلب تنمية الطاقات الانتاجية للاستجابة للازمات المستقبلية من خلال المزيد من التنظيم القوي للتنويع الاقتصادي،لقد استطاعت دولة الامارات العربية المتحدة وبنجاح تحسين المساهمة النسبية للقطاعات غير النفطية وتحقيق الهدف بأن تصبح ثاني اكبر اقتصاد بين اقتصادات البلدان العربية وان تحتل المركز السابع كأقوى اقتصاد بين اقتصادات البلدان الاسيوية (Schiliro,2013,pp.2–3). لقد انتقلت التنمية الاقتصادية فيها من النظام الاقتصادي القديم الذي تقود فيه الحكومة التنمية الاقتصادية من خلال اتخاذ وتحفيز النشاطات الاقتصادية الى النظام الجديد بأن تصبح التنمية الاقتصادية عملية تتضمن تعاون الحكومة على عدة مراحل ؛الشركات والتكنولوجيا ومراكز البحوث وآمنت بأن افضل الطرق لتحقيق التنمية الاقتصادية يجب ان يكون من خلال التنويع الاقتصادي، ان نجاح الدولة في تنفيذ سياسة التنمية البشرية من جهة ومن جهة اخرى رافق ذلك التصنيع والتحضر والتجديد واحد من الامثلة التي تضرب بنجاح الدولة باستخدام الدخل الضخم المتحقق من الموارد الطبيعية خلال فترة طويلة من التنمية خلال مدة زمنية قصيرة ومنذُ فترة مبكرة ١٩٧٠–١٩٩٠، لقد وجدت التطورات الاقتصادية بأن هنالك علاقات بين ثلاثة مفاهيم معتمدة على التنويع الاقتصادي عززت التنافسية للبلدان والذي في النهاية حققت التنمية الاقتصادية ولوصف الرفاهية الاقتصادية للبلد بالتعاون مع القدرة على توليد او خلق نشاطات اقتصادية جاذبة لتحسين الاداء الاقتصادي بصورة جيدة في الاقتصاد ودولة الامارات العربية المتحدة من خلال اهداف الاستراتيجية الوطنية تسعى لتصبح واحدة من الاقتصادات التنافسية العالمية من خلال اقتصاد المعرفة المدعوم بالاقتصاد المتنوع والمستدام(Zain&Ahmed,2015,pp.48–49).ان استراتيجية التنويع الاقتصادي في الامارات تدعم استقرار

النمو الاقتصادي بالرغم من ان مثل تلك الاستراتيجية من الصعب تطبيقها في البلدان التي لها ارتباط قوي بإنتاج النفط حيث انه يصعب كثيراً فك الارتباط بالقطاع النفطي الذي اصبح من السهل انتاجه والحصول على عوائده لتمويل الموازنة العامة، ويمكن التعرف على نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة من خلال المؤشرات الاتية :

١.تركيبة الناتج المحلي الاجمالي :تعد دولة الامارات العربية المتحدة واحدة من اكثر البلدان نمواً في الناتج المحلي الاجمالي بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بفضل سياسة التنويع الاقتصادي التي اعتمدتها منذ عقود ماضية والتي جعلت من الاقتصاد قائماً على السلع وخفض الاعتماد على العوائد من صادرات النفط والغاز الطبيعي والتوسع في الاستثمارات في مجال العقارات والسياحة والقطاع المالي.وعند الاخذ بنظر الاعتبار التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الاماراتي، أن دراسة تركيبة الناتج المحلي الاجمالي سوف تظهر وبوضح مدى نجاح او فشل استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي والتي كلما ارتفعت نسبتها اثبت ذلك نجاح تلك الاستراتيجية في خفض الاعتماد على الثروة الهيدروكربونية في النشاط الاقتصادي ومن ثم تخفيف الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات اسعاره على الاقتصاد الوطني وبنفس الوقت توجه الاقتصاد نحو تنويع مصادر دخله من خلال ارتفاع مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي والتي تعتبر اسعارها اكثر استقراراً في الاسواق العالمية.ومن خلال بيانات الجدول (١٢)يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية في الاقتصاد الاماراتي من ٣١٢,٣ مليار درهم سنة ٢٠١١الى ٩٦٣,١مليار درهم سنة ٢٠١٦ وهي اعلى نسبة مساهمة وصلت لها القطاعات غير النفطية في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية.

جدول رقم (١٢)

الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للمدة ٢٠١١-٢٠١٦(مليار درهم)

المؤشر	السنوات					
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الناتج المحلي الاجمالي	٤٨٥,٥	٩٤٢,٤	١٢٨٠,٢	١٣٧١,٤	١٤٢١,٩	١٤٦٦,٩
الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية	٣١٢,٣	٦٥١,٧	٧٧٧	٨٣٢,٢	٨٩٠,٩	٩٦٣,١
المجموع	797.8	1594.1	2057.2	2203.6	2312.8	2430
(%) الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية	39.1	40.8	37.7	37.7	38.5	39.6

المصدر:

1. National Bureau of Statistics , Analytical Report on Eeconomic and Social Dimensions in the UnitedAra ,b Emirates , UAE , 2015, Table 2.10 , p.17.

2. وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي، الامارات،اعداد مختلفة.

اما بالنسبة الى تركيبة الناتج المحلي الاجمالي حسب مساهمة القطاعات السلعية فيه، يمكن ملاحظة الجدول(١٣)الذي يوضح ان نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي سنة ٢٠١٦ لم تتجاوز١٥,٢ % في حين شكل قطاع النفط والغازالطبيعي١٥,٢% في حين ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات الاخرى الى ٨٤,٧% وهذا يشير الى نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تتبعها دولة الامارات العربية المتحدة في خفض مشاركةقطاع النفط والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل ارتفاع مساهمة القطاعات

الاخرى السلعية والخدمية، ويرجع ذلك الى الاستثمارات الضخمة التي تم توجيهها لتنمية البنية التحتية لتطوير ونجاح عمل هذه القطاعات مما شجع بأتجاه جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية على حدٍ سواء.اذ يلاحظ ان قطاع الصناعة التحويلية كانت نسبت مشاركته في الناتج المحلي الاجمالي ١٣,٦% سنة ٢٠١٢ ثم اصبحت٤,٣% سنة ٢٠١٦كذلك الامر بالنسبة الى قطاع التشييدوالبناء الذي كانت مساهمته ٦,٦% سنة ٢٠١٢ثم بلغت نسبة ٤,٣% سنة ٢٠١٦، اذ ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات السلعية والخدمية في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي من ٥٦,٧% سنة ٢٠١٢ الى ٨٤,٧% سنة ٢٠١٦. لقد كانت سياسة التنمية المتوازنة التي تم اعتمادها سبباً رئيساً في نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال توجيه دفعة قوية من الاستثمارات الى مجموعة متنوعة من الانشطة الاقتصادية غير النفطية ومن جهة اخرى التركيز على ان تكون هذه الانشطة متكاملة لتلبية الطلب الكلي في الاقتصاد.

جدول رقم (١٣)

تركيبة الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة حسب القطاعات الاقتصادية للمدة ٢٠١٢-٢٠١٦

القطاع		٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥	2016
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية		3.5	2.3	0.8	0.3
الصناعات الاستخراجية	النفط والغاز الطبيعي	43.1	37.2	15.3	١٥,٢
	المحاجر	0.2	0.1	0.09	٠,١٠
الصناعة التحويلية		13.6	13.1	9.9	4.3
الكهرباء والغاز والماء		1.8	1.7	2.6	1.3
التشييد والبناء		6.6	7.5	11.9	4.3
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح		8.7	11.4	13.1	5.5
المطاعم والفنادق		1.9	1.9	2.1	0.8
النقل والتخزين والاتصالات		6.7	7	9.2	4.3
النقل والتخزين والاتصالات الاخرى		7.5	-	-	٣,١
الاتصالات		1.5	-	-	١,٢
العقارات وخدمات الاعمال		0.6	7.7	10.1	٥,٥
الخدمات الاجتماعية والشخصية		1.9	1.6	2.4	١,١
قطاع الخدمات الحكومية		10	7.4	4.6	٢,٦
الخدمات المنزلية		0.6	0.5	03	٠,١
المجموع		100	100	100	100
مجموع القطاعات عدا النفط الخام		٥٦,٧	٦٢,٧	٨٤,٦	٨٤,٧

Source:

1. National Bureau of Statistics , Analytical Report on Economic and Social Dimensions in the United Arab Emirates , UAE ,2017, Table 2.20 , p.22.

٢. وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي (الاصدار الثاني والعشرين)، دولة الامارات العربية المتحدة، اعداد مختلفة.

٢. تركيبة الصادرات الخارجية :لقد قامت دولة الامارات العربية المتحدة خلال العقد الماضي باستثمارات ضخمة لتطوير وتوسيع قدراتها في البنية التحتية لقطاعي التخزين والنقل وذلك لتحقيق الهدف الاستراتيجي لربط المنافذ البرية بكل من المنافذ البحرية والجوية لتحقيق كفاءة عالية لنقل السلع والخدمات من والى الامارات، وتضمن ذلك انشاءات جديدة لمشاريع مثل(Dubai Logistics City) ومطار (مكتوم الدولي للطيران) بالإضافة الى التوسع في المشاريع القائمة وتطويرها مثل ميناء (جبل علي) و (Dubai Cargo Village) وتطوير المناطق الحرة حيث ان هذه الاستثمارات وغيرها قد ضمنت بتوافر الطاقة الاستيعابية للقيام بعمليات التبادل التجاري مع العالم الخارجي (الصادرات واعادة التصدير والاستيرادات)(Ministry of Economy,2015,p.15) .اما السلع الرئيسة التي تتم التجارة بها هي ؛ تجارة قطع الغيار، استيراد الالمنيوم الخام واعادة تصديره على شكل سبائك معدنية، تصدير واعادة تصدير الذهب والمجوهرات، معدات نقل، مصنوعات من حجر (ميكا) ومنتجات منالخزف والزجاج، اللدائن والمطاط ومصنوعاتها،استيراد السيارات واعادة تصديرها بأعداد ضخمة، الحبوب والسكر،الشكولاتة والاغذية اذ قامت (هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس) ESMA بأنشاء الماركة التجارية الوطنية (حلال) طبقاً للقرار الوزاري الفدرالي ذي الرقم ١٠ في ٢٠١٤ وذلك للقيام بإنتاج مواد غذائية مختلفة تحت هذا الاسم، ومواد البناء مثل السيراميك(United States Trade Representative,2015,p.405) .ان الجدول (١٤) يوضح حجم الصادرات النفطية وغير النفطية للمدة ٢٠١٣-٢٠١٦، اذ يلاحظ الزيادة الكبيرة في حجم الصادرات السلعية والخدمية التي ارتفع حجمها من ١٧٥,٦ مليار درهم سنة ٢٠١٣ الى ٩٣٩مليار درهم سنة ٢٠١٦ وهذا يشير وبوضح الى نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي التي ركز على اتباعها النظام الاقتصادي في الامارات من خلال خفض مساهمة النفط والغاز الطبيعي في حجم الصادرات الخارجية

جدول رقم (١٤)

تركيبة الصادرات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة ٢٠١٣-٢٠١٦(مليار درهم)

الفئة		السنوات				معدل النمو المركب(%) للمدة ٢٠١٣-٢٠١٦
		٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	
صادرات القطاع النفطي	النفط الخام	79.4	160	274.1	361.3	11.43
	المنتجات البترولية	71.3	21	-	36.2	- 4.72
	صادرات الغاز	13.9	21	-	54.1	10.19
الصادرات غير النفطية	صادرات المناطق الحرة	20.1	64	98.3	١٨٦,٦	17.25
	الصادرات الوطنية الاخرى	71.4	18	89.1	٢٠٩,٨	8
اعادة التصدير		48.1	140	322.8	٥٤٢,٦	18.89
مجموع الصادرات النفطية		164.6	202	274.1	451.6	7.47
مجموع الصادرات غير النفطية		175.6	222	510.2	939	12.72
% للصادرات غير النفطية		51.6	52.3	65	67.5	-

المصدر :وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي، دولة الامارات العربية المتحدة،اعداد مختلفة.

وزيادة الصادرات غير النفطية لتصل الى ٦٧,٥% من اجمالي الصادرات الكلية سنة ٢٠١٦ وبمعدل نمو ١٢,٧٢% للمدة ٢٠١٣-٢٠١٦، ليعمل بذلك على تخفيف حدة التقلبات في الاسعار العالمية للنفط الخام على

الاقتصاد الاماراتي واعطاءه المرونة الكافية في مواجهة الصدمات النفطية في الاسواق النفطية العالمية.اما بالنسبة الى البلدان التي تتجه نحوها الصادرات فقد استطاعت ان تحقق تنوعاً في اسواق مبادلاتها التجارية اذ احتلت البلدان الاسيوية غير العربية المرتبة الاولى وبنسبة ٤١% من اجمالي قيمة التجارة الخارجية تليها البلدان الاوروبية وبنسبة ٢٣,٦% ثم البلدان الامريكية وبنسبة ٩,٦% واخيراً دول مجلس التعاون الخليجي وبنسبة ٩,١% من اجمالي قيمة التجارة الخارجية(وزارة الاقتصاد،٢٠١٤،ص٣٠).

٣.القوى العاملة في القطاع غير النفطي :ان احد اهم الاهداف التي تسعى الى تحقيقها استراتيجية التنويع الاقتصادي هو اعادة هيكلة القوى العاملة بأتجاه القطاعات غير النفطية لتستوعب المزيد من القوى العاملة وخفض اعداد المشتغلين في الصناعة النفطية.اذ بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة ٧٩% سنة ٢٠١٦ من اجمالي عدد السكان فوق سن ١٥ سنة وبلغ عدد المشتغلين ٧٦% ايضاً من اجمالي عدد السكان فوق سن ١٥ سنة كما تراجع معدل البطالة الى ٤% سنة ٢٠١٥ بعد ان كانت ٤,٦% سنة ٢٠١١(وزارة الاقتصاد،٢٠١٧،ص٥٠).ويلاحظ من الجدول (١٥) توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية وتعويضات العاملين فيها فالقطاع النفطي والغاز الطبيعي والمحاجر لايشغل الا ١,٢% أي حوالي ٦٨ الف من اجمالي القوى العاملة البالغة ٥٤٣٤ الف سنة ٢٠١٦ في حين يتركز القسم الاعظم من القوى العاملة في قطاع التشييد والبناء ٢٠,٣%ثم تجارة الجملة والتجزئة ١٩,٣% ثم الصناعات التحويلية١٢,١%، وبالتالي فالعاملون في القطاعات غير النفطية يشكلون نسبة٧٧,١% دون القطاع الحكومي أي ما مجموعه ٤١٨٩ الف مشتغل.

جدول رقم (١٥)

توزيع المشتغلين والاجور حسب القطاعات الاقتصادية للمدة ٢٠١٠-٢٠١٦

القطاع	السنوات							
	٢٠١٠				٢٠١٦			
	المشتغلون		الاجور		المشتغلون		الاجور	
	العدد (الف)	%	القيمة (مليار درهم)	%	العدد (الف)	%	القيمة (مليار درهم)	%
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	٢٣٠	5.1	3	1.1	٢٤٦	4.5	3.8	1.1
النفط الخام والغاز الطبيعي	55	1.2	11	4.3	٦٨	1.2	12.3	3.5
المحاجر	11	0.2	0.3	0.1	12	0.2	0.3	0.08
الصناعة التحويلية	553	12.2	28.2	11	659	12.1	35.7	10.3
الكهرباء والغاز والماء	58	1.2	4	1.5	65	1.1	4.9	1.4
التشييد والبناء	1140	25.2	32.2	12.6	1108	20.3	42.7	12.3
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح	954	21.1	33.7	13.2	1050	19.3	46.6	13.5
المطاعم والفنادق	210	4.6	6.4	2.5	264	4.8	11.7	3.3
النقل والتخزين والاتصالات الاخرى	293	6.4	19.6	7.6	388	7.1	31	8.9
الاتصالات	15	0.3	4.7	1.8	14	0.2	4.43	1.2

العقارات وخدمات الاعمال	198	4.3	26.6	10.4	213	3.9	38.5	11.1
الخدمات الاجتماعية والشخصية	191	4.2	17.7	6.9	219	4	24.9	7.2
قطاع المشروعات المالية	72	1.5	15.2	5.9	78	1.4	18.6	5.3
قطاع الخدمات الحكومية	529	11.7	44.9	17.6	596	10.9	63.8	18.4
الخدمات المنزلية	396	8.7	4.4	1.7	454	8.3	5.4	1.5
المجموع	4509	100	254.9	100	5434	100	344.6	100

المصادر :

١.وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي (الاصدار الثاني والعشرون)، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١١،جدول ٢١، ص ٥١,٢.وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي السنوي (الاصدارالعشرون)، الامارات العربية المتحدة،٢٠١٧،جدول ١٤،ص ٦٠.

٥.مؤشر التنافسية : ان تنويع الصادرات الخارجية بصورة عامة سوف يمنح البلد ميزة ايجابية في المحافظة على النمو الاقتصادي، فالتنويع يجعل من الاقتصاد اكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية من جهة واستقرار عوائد الصادرات من جهة اخرى يجعل النمو الاقتصادي اكثر استقراراً خلال الازمات الاقتصادية ومن ثم يمنح ميزة تنافسية للبلد اكبر مقارنتاً بالاقتصادات الاخرى. فالتنافسية الدولية يمكن تعريفها بأنها قدرة البلد على انتاج سلع وخدمات يتم طلبها في الاسواق الدولية وفي نفس الوقت يحافظ ويزيد من الدخل الحقيقي للأفراد، فالتنافسية تمنح البلد القدرة على خلق و/او توزيع الانتاج والخدمات في التجارة الدولية بينما تزداد العوائد من الموارد(*www.nrb.org.np*).ان عملية التطور الاقتصادي طويلة الامد، تهدف الى بناء الاقتصاد المستدام الذي تكون فيه استراتيجية التنويع الاقتصادي داعمة لتنافسية الاقتصاد كشرط اولي حيث ان التنويع الاقتصادي سيعمل على القضاء على المشاكل الاقتصادية التقليدية التي تعاني منها البلدان الغنية بالموارد الطبيعية النفطية والتي من ابرزها (المرض الهولندي)، اذ استطاع الاقتصاد الاماراتي ان لا يبقى حبيساً للعوائد النفطية في تمويل الموازنة العامة من خلال تنويع الصادرات الخارجية والاتجاه نحو تصنيع الاقتصاد(UNIDO,2011,p.21).ان سياسة اقتصاد السوق التي طبقتها دولة الامارات العربية المتحدة تدعم النمو الاقتصادي القائم على اساس التنويع الاقتصادي الذي فتح المجال واسعاً لفرصاً جديدة للصادرات غير النفطية واسواقاً جديدة لتخفيف درجة عدم الثبات او التقلبات في نمو الصادرات، حيث ان تنويع الصادرات الخارجية هو الطريق الوحيد امام البلدان النفطية باتجاه التحول نحو الاقتصادات المتقدمة التي تنتج وتصدر سلعاً(*www.worldbank.org*).ويلاحظ من الجدول (١٦) بأن دولة الامارات العربية المتحدة قد احتلت مركزاً متقدماً جداً في التنافسية العالمية اذ جاءت في المرتبة الثانية عشر عالمياً في تقرير التنافسية العالمي للعام ٢٠١٢-٢٠١٣ واصبحت في المركز السابع عشر عالمياً للعام ٢٠١٥-٢٠١٦ من بين ١٤٠ دولة شملها التقرير، اما بالنسبة لمجموعة المؤشرات الثلاث الرئيسة التي شملها التقرير فقد جاءت الامارات بالمرتبة الرابعة عالمياً بالنسبة لمجموعة المتطلبات الاساسية وبدرجة متقدمة جداً ٦,٢ درجة اما مجموعة محفزات الكفاءة جاءت بالمرتبة السابعة عشر عالمياً وبدرجة ٥,١ درجة واخيراً مجموعة عوامل الابتكار والتطوير فقد جاءت بالمرتبة الحادية والعشرين عالمياً وبدرجة ٤,٨، ان استراتيجية التنويع الاقتصادي التي اعتمدها الاقتصاد الاماراتي منذ عدة عقود كانت السبب الرئيس والمباشر وراء تصدرها مركزاً متقدماً جداً في تقرير التنافسية العالمي ومنافسة بلدان متقدمة صناعياً وذات امكانات اقتصادية اكبر منها حيث ان هذا المركز هو ثمرة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي واتباع السياسات الاقتصادية الناجحة التي تم العمل بها طيلة العقود الماضية.

جدول رقم (١٦)

مؤشرات التنافسية في دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠١٢-٢٠١٦

المؤشر	الرتبة من بين(١٤٠) دولة	الدرجة من (١-٧)
مؤشر التنافسية العالميةGCI	–	–
٢٠١٢-٢٠١٣	١٢	5.2
٢٠١٣-٢٠١٤	١٩	5.1
٢٠١٤-٢٠١٥	٢٤	5.1
٢٠١٥-٢٠١٦	١٧	5.2
1.مجموعة المتطلبات الاساسية٢٠%	4	6.2
اولاً.المؤسسات	٩	5.7
ثانياً.البنية التحتية	٤	6.3
ثالثاً. استقرار الاقتصاد الكلي	٧	6.5
رابعاً. الصحة والتعليم الاساسي	٣٨	6.2
٢.مجموعة محفزات الكفاءة ٥٠%	17	5.1
خامساً.التعليم العالي والتدريب	37	5
سادساً.كفاءة السوق	3	5.6
سابعاً.كفاءة سوق العمل	11	5.1
ثامناً. كفاءة الاسواق المالية	20	4.7
تاسعاً.الجاهزية التكنولوجية	30	5.4
عاشراً.حجم السوق	31	4.9
٣.عوامل الابتكار والتطوير 30%	٢١	4.8
الحادي عشر. تطور بيئة الاعمال	15	5.3
الثاني عشر.الابتكار	26	4.4

Source: World Economic Forum , The Global Competitiveness Report ,Switzerland , 2017, p.356.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

١.لقد ركزت السياسات الاقتصادية الداعمة لتنويع الاقتصاد الاماراتي على هدف رئيس وهو تأمين بيئة مستقرة سياسياً واقتصادياً وتحسين بيئة الاعمال اذ ارتفع تصنيفها فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية وسهولة اتمام الاعمال.

٢. ان تنويع الانتاج الوطني من السلع والخدمات الاقتصادية المختلفة له انعكاسات اقتصادية على البناء الهيكلي للاقتصاد مما يرفع من درجة النمو الاقتصادي ويخفف من الصدمات الخارجية للازمات العالمية على النشاط الاقتصادي بسبب تنويع الصادرات الخارجية والاسواق المختلفة مما يجعل من الاقتصاد الوطني محافظاً على مستوى التنمية الاقتصادية فيه.

٣.ان نظام الاقتصاد الحر الذي تم اعتماده بريادة القطاع الحكومي لرسم السياسات الاقتصادية العامة من خلال وضع التشريعات والقوانين المنظمة لعمله لتحقيق افضل اداء اقتصادي قاد الى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وبنسبة ٦٢,٨% من اجمالي تكوين رأسمال الثابت سنة ٢٠١٦ وزيادة مساهمته في الانشطة الاقتصادية غير النفطية بهدف تنويع النشاط الاقتصادي.

٤.لقد تم فتح المجال واسعاً امام العمالة الاجنبية بكل صنوفها الماهرة ذات التعليم العالي وغير الماهرة للدخول الى سوق العمل وسد النقص الحاصل في الايدي العاملة نتيجة الانخفاض النسبي لأعداد المواطنين الاماراتيين. كما انها اصدرت القوانين المنظمة لعمل وتطوير القطاع السياحي في دولة الامارات العربية المتحدة لتصبح من البلدان السياحية المفضلة لدى العديد من بلدان العالم ليكون الترتيب العالمي لها ٢٤ حسب المؤشر العالمي لتنافسية السفر والسياحة من بين ١٤١ دولة سنة ٢٠١٦.

٥.لقد ادى كل ما تقدم الى نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تم اعتمادها لتعمل على استقرار معدلات النمو الاقتصادي وفك الارتباط القوي بين القطاع النفطي والنشاطات الاقتصادية الاخرى وذلك من خلال رفع معدل مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، اما تركيبة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بلغت نسبة ٨٤,٧% سنة ٢٠١٦

٦. لقد انعكست قدرة تنويع الصادرات الخارجية لتصل الى ٦٧,٥% وبقيمة ٩٣٩ مليار درهم سنة ٢٠١٦، مما انعكس ذلك ايضاً على حجم القوى العاملة المشتغلة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية فالقطاع النفطي والمحاجر لا يعمل فيه الا ٣,٥٨% من اجمالي القوى العاملة في الامارات، ان ذلك ادى الى تنافسية الاقتصاد الاماراتي مع كبرى الاقتصادات العالمية ليحتل المرتبة ١٧ عالمياً للعام ٢٠١٥-٢٠١٦ والاولى عربياً لتشير الى كفاءة استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها في الانتاج والتصدير.

التوصيات :

ان كل ما تقدم يواجه بصعوبات اثر توزيع العوائد النفطية المخل بالحوافز الاقتصادية، حيث ان هنالك بعض التحديات التي ما تزال قائمة امام سياسة التنويع الاقتصادي مثل الاجور المرتفعة التي تمنح للعاملين في القطاع الحكومي مما ادى الى خفض عدد المتوجهين منهم للعمل في القطاع الخاص، كما ان الانفاق الحكومي المرتفع في بيئة اقتصادية محمية نسبياً يشجع الشركات على انتاج سلعاً وخدمات غير تجارية مما يدفع الى ضرورة اتخاذ الاجراءات لمعالجة الافتقار الى المنافسة في بعض الاسواق المحلية لدفع الشركات على تطوير اسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات العالية والتعليم للحصول على وظائف اكثر في القطاع الخاص الآخذ بالتوسع، ويمكن وضع التوصيات الاتية :

١.اقامة شراكة بالمنفعة المتبادلة بين القطاعين العام والخاص بهدف وضع وتنفيذ المبادرات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الاقتصادية :لقد قامت دولة الامارات العربية المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بوضع خطة استراتيجية طويلة الامد (UAE Vision٢٠٢١) هذه الاستراتيجية تكون بمثابة مرشد لسياسات التنمية الاقتصادية ومنظمة ومحفزة لنمو الاعمال وتشجع توسع المواطنين في القطاع الخاص.مثلاً تستطيع الادارة الحكومية ان تقوم بتخصيص وظائف محددة في القطاع الخاص وفي صناعات معينة يعمل بها المواطنين بالإضافة الى تحديد مستوى الاجور المدفوعة بهدف تشجيعهم على العمل بها وزيادة اندماجهم في القطاع الخاص، كما يمكن للإدارة الحكومية ان تستفاد من خبرات القطاع الخاص في كيفية جذب المزيد من المواطنين وتحفيز نمو القطاع الخاص بالإضافة الى افضل الطرق لآلية اختيار الحلول المناسبة. اناشراك القطاع الخاص في وقت مبكر لوضع الاستراتيجيات الاقتصادية لطرح المبادرات يساعد كثيراً الادارة الحكومية عند صياغة السياسات الاقتصادية لتحقيق الاهداف الاقتصادية.وفي ذلك الصدد فالاستراتيجية بحاجة الى تحديد مجموعة نقاط اساسية وهي ؛ ماهي مهارات قوة العمل التي تشجع النمو في القطاع الخاص، كيف يمكن للنظام التعليمي ومعاهد التدريب ان تساعد

قوة العمل في الحصول على تلك المهارات، فرص التعاون بين الحكومة والصناعات الخاصة في تمويل البحوث الاساسية وتدريب القوى العاملة واحتياجات القطاعات الاخرى، كيف يمكن للحكومة ان ترعى البيئة الاقتصادية لتخلق المنافسة وتشجع ريادة الاعمال واخيراً ماهي القوانين والتشريعات الحكومية والخاصة، والخاصة ليست فقط السماح للشركات الخاصة بتأسيس اعمالها لكن تلك التي تفتح المنافسة امام الشركات الصناعية الناضجة وعلى سبيل المثال تعد تجربة (ابو ظبي) مميزة لما تم تنفيذه في اعلاه من خلال الشراكة مع القطاع الخاص في صناعة السياحة(www.boozallen.com).

٢.وضع حوافز واصلاحات هيكلية لتعزيز المنافسة الاقتصادية والابتكار :عادة ما تقوم الحكومة بوضع عوامل جذب عديدة لوظائفها بالنسبة للمواطنين وبالأخص ما يتعلق بمقدار ما يتم استلامه من اجور، هذه العملية تكون مستمرة في النشاط الاقتصادي طالما الحكومة كانت قادرة على دفع تلك الاجور وكان هنالك دعم حكومي.بدلاً من ذلك على الحكومة ان تركز على بيئة خلق الاعمال التي تسمح للقطاع الخاص بالنمو خلال الامد الطويل، من خلال الاتي :

– تحديد وترتيب اولويات الصناعات الواعدة للابتكاروالنمو الاقتصادي، حيث ان هنالك صناعات يتم تحديدها تعد رائدة في ذلك المجال مثل الاتصالات والمعلومات، التكنولوجيا، القطاع المالي، السياحة.

– الاستثمار في ريادة الاعمال، البحوث الاساسية والابتكار، حيث ان دولة الامارات العربية المتحدة قامت ومنذ وقت مبكر بتوفير الاستثمارات اللازمة وتوفير راس المال الاولي لمساعدة ريادة الاعمال لبدء تنفيذ المشاريع الاقتصادية المختلفة لاقتصاديات الحجم الكبيرة وذلك من خلال الاستثمار الواسع في البنية التحتية لخلق مراكز الابتكار.

–وضع حوافز لجذب وتدريب القوى العاملة الوطنية لريادة الاعمال والتوظف في القطاع الخاص، لابد من بذل المزيد من الجهود لتزويد القطاع الخاص بالقوى العاملة الوطنية وذلك من خلال مبادرات لتعزيز نمو القطاع الخاص. وهنالك عدة عناصر اساسية لجذب القوى العاملة الوطنية للعمل في القطاع الخاص ؛ في المقام الاول لابد من ان تكون الاجور، ساعات العمل، الاجازات والعطل والمنافع متناسبة مع مثيلاتها في القطاع العام، اضف الى ذلك ان المواطنين بحاجة الى امتلاك المعارف والمهارات المطلوبة للعمل في القطاع الخاص التي توفر المنافع والاجور المناسبة. هذا يجب ان يكون متوافقاً مع الجهود الحكومية الرامية الى حفز القطاع الخاص في توظيفهم من خلال توفير التعليم والتدريب المناسبين للمواطنين والمطلوب من قبل القطاع الخاص، حيث يجب ان يكون ذلك بمحاذاة ما تحتاجه الصناعات المختلفة الخاصة من مهارات لقوة العمل.

٣.الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الانتاجية : اذ اوضحت التجارب الاقتصادية لبعض البلدان ان احلال الواردات او الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة اسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والانتاجية. الا ان التركيز على تجمعات صناعية محددة ادى الى النهوض بمستوى التكنولوجيا للصادرات الخارجية.

٤.انشاء روابط عمودية وافقية : ان انشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة لتلك التجمعات الصناعية يؤدي الى زيادة امكانات التوظيف في قطاع معين، مع الاهتمام بكفاءة الصناعات ذات المصادر المحلية مع مراعاة التنافسية.

٥.استخدام راس المال الاجنبي لنقل التكنولوجيا : وذلك من خلال منح المزيد من الحوافز والمناطق التجارية والحوافز الضريبية وخفض القيود الكمركية والحواجز التجارية.

٦.دعم الصادرات والحوافز الضريبية:ان توفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على ريادة الاعمال وبالأخص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ان تلك الاجراءات تقدم المساعدة في تخفيف المخاطر عليها في الصناعات الوليدة كما ان تلك المخاطر يمكن ان تخفف من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية وصناديق راس المال المخاطر وهيئات تشجيع الصادرات.

المصادر العربية

١.بدوي،احمد ابو بكر علي،٢٠١٠، القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة.

٢.رفدان،حسن،٢٠٠٤، اتجاهات ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، بحث مقدم الى مؤتمر الاستثمار والتمويل : تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، مصر، ٥-٨ ديسمبر.

٣.عميرة،محمد سعيد،٢٠٠٢، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة :الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، منظمة التعاون الاسلامي، تركيا.

٤.وزارة الاقتصاد،٢٠١٤، التقرير الاقتصادي السنوي، الامارات العربية المتحدة.

٥.وزارة الاقتصاد،٢٠١٧، التقرير الاقتصادي السنوي (الاصدار الثاني والعشرون)، الامارات العربية المتحدة.

English References :

Books

1.Al Ameri ,Abdulla,2013, Why is Economic Diversification Important in the UAE, Language Centre ,UK.

2.Al Awad , Mouawiya ,2010, The Cost of Foreign Labor in the United Arab Emirates , Institute for Social &Economic Research ,UAE.

3.Dougherty ,Patrick ,2011, What Makes the UAE a Knowledge Society , Higher Colleges of Technology , UAE.

4.Haouas ,Ilham&Hashmati , Almas ,2014, Can the UAE Avoid the Oil Curse by Economic Diversification , Institute for the Study of Labor , Germany.

5.Hertog ,Steffen ,2013, The Private Sector and Reform in the Gulf Cooperation Council ,Kuwait Program on Development , Kuwait.

6.Hesse , Heiko ,2008, Export Diversification and Economic Growth ,The World Bank ,USA.

7.Hvidt , Martin ,2013, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends , School of Economic and Political Science ,UK.

8.Kaulich, Florian ,2002, Diversification Vs..Specialization as Alternative Strategies for Economic Development , Austria.

9.Khan ,Samar Habib& Agha, Shazia ,2015, Impact of FDI in UAE the Main Elements of Sustainable Development : Economy and Environment , Journal of Emerging Trends in Economic and Management Sciences , Scholar link Research Institute Journals.

10.suter ,Brigitte ,2005, Labour Migration in the United Emirates (Filed Study on Regular and Irregular Migration in Dubai) , Master Thesis,Malmo University , Sweden.

11.Schiliro , Daniele ,2013, Diversification and Development of the UAE Economy , University of Messina , Germany.

12.Tadros , Mahfouz E ,2015, The Arab Gulf States and the Knowledge Economy : Challenges and Opportunities , Arab Gulf States Institute ,USA.

13.Zain ,Ahmed & Ahmed, Elabdin,2015, The Role of Diversification Strategies in the Economic Development Countries : The Case of UAE ,UAE.

Periodicals

1.International Journal of Business and Economic Development , Vol.3 , Number 1, March ,UAE.

2.Shayah ,M. Hazem ,2015, Economic Diversification by Boosting Non-Oil Exports , Journal of Economic , Business and Management,Vol.3, No.7,USA.

Reports

1.Crown Prince Court , United Arab Emirates :40 Years of Progress (Retrospective Analysis of Key Indicators) , UAE.

2.Emirates Centre ,2012, Migrant Workers in the United Arab Emirates , UAE.

3.Department of State ,2015, UAEs Investment Climate Statement , USA.

4.ESCAP,2014, Economic Diversification in Asian Landlocked Developing Countries : Prospects and Challenges, UN, Bangkok.

5.ICDTS ,2015, United Arab Emirates : Guideline , UAE , 2015, P.3.

6.Ministry of Economy ,2015, UAE Imports &Exports Guide ,UAE.

United States Trade Representative , Report on Foreign Trade Barriers , USA.

7.National Media Council ,2013, United Arab Emirates Yearbook , Department of External Information , UAE.

8. UNCTAD,2015, From Decisions To Actions ,United Nations , New York.

Department of State , 2015, UAE Investment Climate Statement , U.S.A.

9.UNIDO ,2011, Competitiveness and Diversification : Strategic Challenges in a Petroleum-Rich Economy , Ghana.

10.World Economic Forum ,2015, The Travel &Tourism Competitiveness Report : Growth Through Shocks , Switzerland.

11.World Trade Organization ,2012, Trade Policy Review , UAE.

Web sites

1.Bhubanesh Pant , Export Diversification and Competitiveness ,*www.nrb.org.np.*

2.BoozAllenHamilton Inc. ,2014, Building a Diversification Economy : How Gulf Cooperation Council (GCC) Nations Can Stimulate Private-Sector Innovation and Sustain Long-Term Growth , USA , www.boozallen.com

3.www.saadiyat.ae

4.www.batuta.com

5.V.Chandra and others , Export Diversification in Developing Countries. *www.worldbank.org*